البنوك السعودية تواجه شحا متزايدا في السيولة



هذا التراجع لا يمكن فصله عن تراجع قطاع البنوك كذلك بنسبة 1.2%، في وقت حذرت فيه وكالة "فيتش" للتصنيف الائتماني من أن البنوك السعودية تواجه شحاً متزايداً في السيولة عام 2027 مع تزايد الحاجة إلى تمويل، ما يعكس تحولاً هيكلياً يتأثر باستمرار الطلب على الائتمان لا سيما عند الحديث عن مشاريع رؤية 2030.

هذا التحول الهيكلي ليس مجرد ضغوط مؤقتة، تقول فيتش، بل إن الواقع يؤكد أنه جزء من تداعيات الهجمات اليمنية التي تستهدف عمق المملكة الاقتصادي ردا على التصعيد السعودي ضد اليمن وأهله، وبهذا يكون اليمن قد تمكّن من تكبيد الرياض خسائر تبدّل في المخططات والرؤى الاقتصادية برمتها خلال السنوات المقبلة، وهي بالمناسبة الفترة التي كانت تعوّل عليها السعودية بشدة في تحولها التنموي والاقتصادي.

الوكالة استبعدت عودة سريعة إلى ظروف السيولة الأكثر وفرة وانخفاضاً في التكلفة، مرجحة أن تتنافس البنوك على الودائع، وأن تزيد استخدامها للسندات والصكوك وغيرها من مصادر التمويل بالجملة، مما سيُبقي تكاليف التمويل مرتفعة وهوامش الربح تحت الضغط، في ظل اقتراب ودائع الجهات الحكومية المحتفظ بها لدى البنك المركزي السعودي، من أدنى مستوى لها في خمس سنوات.

الضغوط المالية إذا، لم تعد دورية، فالحرب ترفع كلفة المخاطر، في حين أن مشاريع االتنمية المزعومة ترفع الطلب على التمويل، ما ينتج ضغطا على هوامش الأرباح وقدرة النظام المصرفي على الاستمرار بالوتيرة السابقة.